



مركز دمشق الإعلامي
DAMASCUS MEDIA CENTER

لم تنتظر موسكو اختتام مؤتمر سوتشي لتبدأ تنفيذ «تهديد حميميم» بالعودة رسمياً إلى التصعيد العسكري، خلافاً لنظرية «مناطق خفض التوتر» التي روجتها عنواناً لإنهاء الصراع في سوريا، بضمانتها إلى جانب إيران وتركيا. وجاء إسقاط طائرة «سوخوي 25» ليطير صوابها، إذ يدشن مرحلة جديدة في الحرب، وإذا رُبط بهجمات مطلع السنة لطائرات من دون طيار فوق قاعدتها المركزية فإنه مؤشر إلى بداية استهداف مباشر للوجود الروسي في سوريا. ولعل إعلان «هيئة تحرير الشام» («جبهة النصرة» سابقاً) مسؤوليتها عن العملية يزيد الأمر تعقيداً ويضع الروس في مواجهة مع تنظيم «القاعدة»، وقد يعيدهم بصيغة أو بأخرى، إذا تكررت الهجمات وتتنوعت أساليبها، إلى أيام أفغانية جهوداً كي يطردوها من ذاكرتهم. لا تعتقد موسكو بأنها إزاء «كابوس أفغاني» آخر، فالأطراف الإقليمية (إسرائيل، تركيا، إيران...) منخرطة في تعاون وتنسيق معها دفاعاً عن مصالحها، وظروف التدخل الأميركي مختلفة لا تنافسها ولا تبحث عن مواجهة معها، إلا أنها لا تستطيع استبعاد استراتيجية أميركية لتوريطها في سوريا، ولو بالتجاهلي عن أسلحة نوعية تصل إلى أيدي إرهابيين تابعين بـ«القاعدة».

مع انتهاء مؤتمر سوتشي، الذي لم يكن «حواراً» بين السوريين بمقدار ما كان مبارزات كواليسية بين المتدخلين الخارجيين، ولم يكن «سورياً» إلا بمن دعوا إلى حضوره بانتقاءات اعتباطية في معظمها، والأكيد أنه لم يكن محطة فاصلة بين الحرب والسلم بل يبدو على العكس كأنه دفع موسكو أكثر فأكثر إلى اعتماد الخيار العسكري الذي كان ولا يزال الخيار

الأسدي - الإيراني الوحيد ولن يعارضه الروس، إلا أنهم أحضروه لحساباتهم الخاصة سواء في التعاطي مع اللاعب الأميركي الذي لا يمكنهم تجاهله أو مع الأطراف الإقليمية. فمع كل جولة عسكرية بمجازرها وغازاتها السامة ودمارها الشامل كانت روسيا تعطي فرصة لـ «داعمي» المعارضة كي يقنعواها بالذهاب إلى جولة مفاوضات في جنيف لإبداء القبول بالتراجع والاستسلامخصوصاً بالعودة إلى كتف نظام بشار الأسد، أي إلى كتف الاحتلال / الوصاية الروسي - الإيراني. وعدا أن هذه صيغة لا يمكن أن تقبلها أي معارضة، فإن «الداعمين» لا يرون فيها معادلة متوازنة. وبما أن مفاوضات جنيف تعرّضت لإفشال روسي مبرمج فقد دفعت موسكو بـ «البديل» في سوتشي، لتجد أن لدى شريكها «الضماديين» التركي والإيراني وحليفيها نظام دمشق من التحفظات ما يفوق اعترافات الدول الخمس التي أذرتها بوجوب التزام مسار جنيف وبأنها لا تستطيع وحدتها فرض حل سياسي.

ذلك اكتفت روسيا من مؤتمر سوتشي بـ «مكاسب» عقده ولو فشلت في تحقيق الهدف الذي رسمته له، ولئلا يكون الفشل كاملاً فإنها أبرزت حضور «مبعوثها» الأممي ستافان دي ميستورا على أنه «رعاة» من الأمم المتحدة و«شرعية دولية» للمؤتمر، كما أظهرت «الاتفاق» على تشكيل «لجنة الاصلاح الدستوري» وكأنها تنازل تمكّنت من انتزاعه. لكن أحداً لا يعرف من اتفق مع من على هذه اللجنة، وهل المعني بها «اصلاح» دستور الأسد أم إعداد دستور جديد يتضمّن «تنازلات» في صلاحيات الرئيس لاجتناب الدول الخمس المناوئة. هذه التساؤلات وغيرها تعني أن كل شيء سيتوقف على كيفية استغلال موسكو هذه اللجنة، فالأرجح أنها ستسخدمها لاختراق مسار جنيف للتحكم بالدستور واستطراداً بالانتخابات من دون «انتقال سياسي» يتفق عليه بالتفاوض وفقاً للقرار 2254، أو لمواصلة عرقلة المفاوضات والدفع عسكرياً وسياسياً إلى توافق جديد مع واشنطن لإطاحة القرار 2254 والتخلّي عن «هيئة الحكم الانتقالي». في الحالين يبقى هدف روسيا واضحًا، وثابتاً لم يتغيّر: إما أن ترضخ المعارضة أو تستمرّ تصفيتها عسكرياً... وهذا ما يفسّر خلو البيان الخاتمي من أي إشارة إلى وقف إطلاق النار وفك الحصارات والإفراج عن المعتقلين وإيصال المساعدات الإنسانية.

في ضوء ما تقدم، ووسط نذر المواجهات التي تلوح في الأفق السوري، لم يعد أحد قادرًا غداً مؤتمر سوتشي على توقع استئناف مسار جنيف أعماله. فالرؤية السياسية تشوشت، وليس واضحًا كيف سيوفق دي ميستورا بين استكانته الطويلة للإملاعات الروسية ومتطلبات مواءمة مهمته مع توجيهات «اللاورقة» التي تبنتها الدول الخمس (الولايات المتحدة وفرنسا وإنجلترا والسويدية والأردن). كان الصوت الأكثر خفوتاً، قبل محطة سوتشي وبعدها، هو لإيران ونظام الأسد اللذين اكتفيا بالتنسيق السري مع الروس، وبمعزل عن تركيا التي حددت لها موسكو مهمة مختلفة تمثل خصوصاً بـ«إحضار» المعارضة إلى سوتشي، وقد فعلت أنقرة ما تستطيعه فأرسلت وفداً لحضور المؤتمر، لكن بشروطه التي لم يقبلها الروس بقى في المطار ثم غادر. لكن الضمانات المسبقة التي حصل عليها الأسد والإيرانيون لم تتعكس على المؤتمر بعدما خُفِضَ الروس سقفه، أو في بيانه الختامي الذي تمكّن قراءة العديد من نقاطه على أنها نقدٌ لـ«الدولة السابقة» وإدانة ملطفة لسياسات الأسد وفشلها على أكثر من صعيد. وفي أي حال كان النظام أرسل ألفاً ومئتين من مواليه و«معارضيه»، أملاً بأن يساهم المؤتمر في تلميعه وإعادة تعويمه، لكن البنود المتعلقة بـ«الإصلاحات» المطلوبة خصوصاً في الجيش والأجهزة الأمنية والمؤسسات كافة لم تكن ملائمة لطموحات الأسد.

لا يزال التقاء المصالح والتتوافق مع طهران ودمشق على شكل الحل السياسي وتهميش المعارضة أجدى وأعمق من أن تضنه موسكو للمساومة مع واشنطن طالما أنها لا تعرض أي صفة، أو مع أنقرة التي تحافظ على أوراق لها عند أميركا وروسيا وتعيش مع المحددات التي تضعها لتدخلها في سوريا أو تحاول التمرد عليها. وفيما يتقطع بيان سوتشي و«اللارقة» عند ترجيح أولوية الدستور (ثم الانتخابات)، كذلك عند تجاهل «هيئة الحكم الانتقالي» كما طالب بها المعارضة، فهذا يعني بالنسبة إلى روسيا أن الدول الخمس اقتربت من أطروحتها بخطتها عقدة «مصير الأسد» وقبولها ضمنياً ببقاءه. لكن الخلاف قائم على تصور «المرحلة الانتقالية»: فالروس يراهنون على «إصلاح دستوري» طفيف يحفظ للرئيس (أي الأسد) صلاحياته الجوهرية ويمكّنه من الإشراف على الحكومة وعلى الانتخابات، ما يطمئنهم إلى التلاعب الحتمي بنتائجها وبالتالي إلى أن مصالحهم مضمونة. أما الولايات المتحدة وحلفاؤها في يريدون دستوراً يوزع جزءاً كبيراً من صلاحيات الرئيس بين رئيس الحكومة والبرلمان، ويفهمون الانتخابات كـ« إطار لانتقال السياسي»، بل يشترطون لإجرائها تهيئة «البيئة الآمنة والمحايدة» بوقف النار وإطلاق المعتقلين و«انسحاب الميليشيات الأجنبية».

في أي حال، لم يثر الشعب السوري على استبداد النظام للحصول على نصٍّ دستوري جديد، فال المشكلة ليست في النصّ بل في تطبيقه لمنع الحاكم من مصادرته لتبرير استفراده مع عائلته وطائفته بالسلطة، بل هي في آل القتل التي أنشأها النظام وحكم سوريا بها محتقراً كل دستور أو قوانين. هذه الآلة لا تزال أولى المشكلات وستكون كفيلة بتبييد أي «بيئة آمنة» لإجراء انتخابات حقيقة. والمعارف عليه أن أي دستور يتفق عليه بالمقاييس سيكون بالضرورة لمرحلة انتقالية، أما الدستور النهائي وال دائم فهو الذي يُصار إلى إعداده بعد الانتخابات. ليس هناك أي أساس جدي أو هدف جوهري لمسار جنيف، إذا أتيح استثناؤه، سوى الشروع في تفاوض مباشر للتتوافق على مبدأ الانتقال السياسي والآليات.

هذا ما تعرفه روسيا وإيران وتخشيان أن يمس لاحقاً بمصالحهما، وهذا ما يعرفه النظام مدركاً أن أي تفاوض حقيقي ومبادر سيطلق العد العكسي لنهايته. لذلك كان الخيار الأول والوحيد لهذه الأطراف الثلاثة أن تكون جولات جنيف لكتسب الوقت والاعتماد على دي ميستورا للعبث بأجندة التفاوض وخلط أوراقها، تارة بإثارة مشكلة تمثيل المعارضة وكأنها غير معروفة، وطوراً باشتراط أولوية البحث في مكافحة الإرهاب وكأن المعارضة - وليس النظام - مسؤولة عن استشراء الإرهاب ومستفيدة من انتشاره، وأخيراً بمحاولة سوتشي لفرضها بدليلاً من مسار جنيف، والمؤكد أن محاولات أخرى ستُبذل، إذ لا يراد لهذه المفاوضات أن تنجح.

المصادر:

الحياة